

العقد الوطني 2025-2027 لنقل البضائع والخدمات اللوجستية

لماذا نصوت بلا على مسودة الاتفاقية

النموذج التجاري الذي يجني الأرباح على عرق ودماء العمال لأكثر من عشرين عاماً يُحل بالتأمينات الداخلية وليس بالشهادات!

سيقال أن هناك بعض الخطوات إلى الأمام (الخصومات، الغرامات، البدلات، الحقوق المدنية، الشهرية والمرضى في التعاونيات)، لا أحد ينكر ذلك. أما إلغاء المستوى 6 فهو أمر إيجابي، ولكنه يأتي بعد عشر سنوات من المشقة، وفي كل الأحوال بعد عام من الآن... لا داعي للعجلة!

ولكننا لا نضع على الميزان أوضاعنا فقط، بل أيضاً الأرباح التي توصل شركات القطاع تحقيقها دون أزمة. لقد أنقذت الشركات ذروة النطالي بسهولة، بينما سيتعين على العمال مضغ الفتات لثلاث سنوات أخرى.

لن نقف مكتوفي الأيدي! كان يمكن وينبغي تحقيق أكثر من ذلك بكثير!

إن هذا العقد بعيد كل البعد عن الاحتياجات الحقيقية للعاملين في القطاع، ولكنه أيضاً أقل بكثير مما كان يمكن تحقيقه. إنه لأمر خطير أن النقابات قد أنهت مثل هذه المفاوضات الهامة دون حتى محاولة الفوز بميزان قوى أكثر ملاءمة من خلال دعوة العمال إلى تعبئة جادة. التعبئة التي لا شك أنها كانت ستلقى استجابة مهمة، بالنظر أيضاً إلى الالتصاق بالإضراب العام في 29 نوفمبر. وبالتالي فإن الدعوة إلى إضراب 9-10 ديسمبر، الذي تم إلغاؤه فيما بعد بالتوقيع، كان بمثابة "فتح وإغلاق صنوبر" النضال المعتاد، دون حتى الحلم باستشارة العمال. والآن سيتم التشاور بحلول 27 يناير.

ساعات العمل:

لا شيء بالنسبة لسائقي الشاحنات، و القليل بالنسبة للسائقين. لا يزال وقت العمل دون تغيير عند 47 ساعة لسائقي الشاحنات، وسينتقل السائقون بهدوء شديد من 44 ساعة إلى 43 ساعة اعتباراً من 1 يونيو 2025 وإلى 42 ساعة اعتباراً من 1 يونيو 2026. نتذكر أنه في عام 2016 كنا جميعاً في 39 ساعة! منح المزيد من المرونة للعمال غير المتنقلين مع ساعات العمل، ولا يوجد كبح للعمل المنظم يوم السبت.

فيضان من عدم الاستقرار، وكأنه لم يكن هناك ما يكفي منه! تم رفع عتبات الموظفين "غير النمطين" إلى 41 في المائة من الإجمالي (الموظفون المتنقلون إلى 37 في المائة)، لكل موقع إلى 47 في المائة. تم إدخال ثلاثة معايير جديدة أخرى للموسمية: النقل بالوقود (!)، والأنشطة المتعلقة بالسياحة (!!)، وتوزيع اللقاحات الدوائية (!!!). يوسع معيار الموسمية الحد الأقصى للعقود محددة المدة... ومع هذا الانتشار غير المستقر، تستجيب النقابات العمالية للشركات بمنح جداول عمل مرنة وعمالة معروضة للبيع على مدار السنة في أي وقت وفي أي يوم.

المشتريات: الغائب الأكبر: في هذا الشأن، لم يتبقى لنا سوى العناوين الرئيسية حول "تأهيل سلسلة التوريد". سيطلب من المقاولين إنتاج المزيد من الورق دون المساس بجوهر المشكلة على الإطلاق. فمع كل تغيير في العقد، ومع كل شركة مقاولات "تخرج عن التحفظ"، سنضطر دائماً إلى مطاردة الثيران التي هربت من الإسطبل. ومع ذلك، كانت هناك (وستكون هناك) تحقيقات وفصائح ومصادرات تقدر بالملايين! "الملك عريان"، عفن هذا

على الأجور: غير مقبول!

يتباهى العقد الموقع بزيادة قدرها 260 يورو للموظفين المتنقلين (B3) و230 للموظفين غير المتنقلين. (35) لكن ما لم يُقال هو أن هذه الزيادة تمتص أيضاً 70 يورو (35) التي تم تقديمها بالفعل في عام 2024 لتغطية تضخم عام 2023 جزئياً. ولكن ماذا عن تلك المفقودة سابقاً؟ خلال فترة الأربع سنوات بسبب التضخم المرتفع، فقدنا حوالي 7 في المائة من الأجور الحقيقية.

إنها حقاً لعبة الثلاث ورقات يتم فيها التلويح لنا بأموال كانت لنا بالفعل على أنها غزو!

وبعبارة أخرى، فإن الزيادة الحقيقية من الآن وحتى نهاية عام 2027 ستكون 160-190 يورو. إذا قارنا بين المظاريف الحالية وما سنحصل عليه في نهاية العقد، فإن الزيادة تتراوح بين 9.3% (موظفو الجوال) و7.8% (غير الجوال)

نحن بعيديون عن نسبة الـ 18% المطالب بها في المنصة والتي كانت غير كافية بالفعل. باختصار، بالكاد نعوض، متأخرين بسنوات، ما تركناه في الميدان مع تضخم 2021-2024. ولديكم الجرأة لتكتبوا في العقد أن "القوة الشرائية للرواتب قد تمت حمايتها" طوال مدة هذا العقد، أي حتى نهاية عام 2027!

الدرجات والمستويات: نحن مطالبون بالتأقلم مع التكنولوجيا باستمرار، ولكن يجب الاعتراف بها من خلال تصنيفنا في مستويات مناسبة! لقد كانوا يتحدثون منذ سنوات عن تحديث الاحتراف المهني. كان يجب الاعتراف بذلك من خلال التقدم في التصنيف والمستويات الدنيا، أما اليوم فالفتات الكتابية و العمالية لا تحقق أي تقدم.

نحن ندعو جميع العمال لتولي زمام الأمور ومناقشة وتعميق ما سيكون عليه مستقبلنا. **التجمع حقل!** طالبوا به. طالبوا بمشاركة من يرون الأمر بشكل مختلف من أجل مواجهة ديمقراطية حقيقية! **صوت بـ "لا"، لننظم صفوفنا ونجعل معارضتنا مسموعة بصوت عالٍ وقوي!** لسنا مستعدين للانتظار ثلاث سنوات أخرى!